التغيير في العراق: حل المعضلة الفيدرالية

سمير الصميدعي*

دستور العراق فيدرالي. هذا ما اتفق عليه قادة المعارضة في العهد الصدامي وأقره مجلس الحكم في قانون الإدارة الانتقالي، وثُبّت في الدستور الذي أقر باستفتاء عام فأصبح من المسلّمات في عهد ما بعد التغيير. إلا أن هذا المبدأ نتج عنه بناء مختل غير متوازن. فالإقليم الفيدرالي الوحيد هو إقليم كردستان، والمحاولات التي جرت لإنشاء أقاليم أخرى كلها تعثرت وفشلت.

لماذا نقول إن هذا البناء مختل؟ كل العراقيين، بمن فيهم المواطنون العراقيون في إقليم كردستان، يشاركون في الانتخابات الوطنية ولهم تمثيلهم في البرلمان ويمكن للكتل البرلمانية التي تمثلهم أن تشارك في الحكومة الفيدرالية وهذا حقهم طبعا.

الوزراء من الكتل الكردستانية يشاركون شأنهم شأن أقرانهم من الكتل من خارج الإقليم في صياغة وتنفيذ السياسات، التي تتعلق بالصحة والتعليم والأمن والموارد المائية والزراعة والصناعة والنقل وغير ذلك في كل أنحاء العراق. إلا أن زملاءهم ونظراءهم من خارج الإقليم لا يحق لهم رسم وتنفيذ هذه السياسات في إقليم كردستان لأنه يحتفظ بهذه الصلاحيات لحكومة الإقليم. هذه علاقة غير متوازنة.

لكي نعيد التوازن إلى هذه العلاقة ونبني دولة فيدرالية (وليست كنفيدرالية) حقيقية يمكن أن تصمد أمام متغيرات المستقبل وتحدياته، علينا أن نعالج هذا الخلل.

ولقد طرحت في مجلس الحكم الحل الذي يعالج هذا الخلل إلا أنه للأسف لم يحظ بموافقة الإخوة الأكراد، ولم يؤيده بعض الآخرين مسايرة لهم.

الآن وقد مضت سنوات طويلة على ذلك وتبينت عيوب هذا الوضع ومررنا ولا نزال بتجارب صعبة كثيرة، وتوصل الجميع إلى قناعة بأن لا حل في العراق إلا بأن نتعايش تحت مظلته التي تتسع للجميع، لكن بشكل عادل ومتوازن، علينا أن نعيد النظر في البنية الفيدرالية ونعيد ترتيبها للمستقبل المتوسط والبعيد.

الحلول التي طرحت في الساحة السياسية إلى حد الآن بضمنها مشروع بايدن لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم فيدرالية، كانت لها رائحة طائفية نتنة، وكانت لو تحققت ستنتهي بنزاعات مسلحة تزيد النسيج الوطني ضعفا وتمزقا. لذا وقفت ضد مشروع بايدن بقوة عندما كنت سفيرا في واشنطن، وأصدرت تصريحا وزعته على كافة أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس العموم في الكونغرس، رفضت فيه الفكرة. وكان تصريحي موضع اعتراض وانتقاد من الرئيس جلال الطالباني، تحوّل بعد نقاش طويل إلى الاتفاق على الاختلاف والقبول بالموقف الذي اتخذته على مضض.

الحل بسيط للغاية وهو تشكيل إقليم يضم جميع محافظات العراق عدا إقليم كردستان، ليتساوى الجميع في المشاركة في الحكومة الاتحادية وصلاحياتها التي حددها الدستور ومنها الدفاع والعلاقات الخارجية

الحل بسيط للغاية. هناك إقليم كردستان المؤلف من ثلاث محافظات زائدا ما يمكن أن يضاف إليها بعد أن يصار إلى تفعيل المادة 140 من الدستور بطريقة مُرضية لكل الأطراف. ما تبقى من العراق يأتلف في إقليم واحد يتفق على تسميته، ولنسمِّه الآن إقليم بغداد ويضم كل محافظات العراق عدا إقليم كردستان، تكون له حكومته التي تدير كل شؤونه. في هذه الحالة تكون الحكومة الاتحادية بالصلاحيات التي حددها الدستور ومنها الدفاع والعلاقات الخارجية. الجميع له الحق بالتساوي في المشاركة في الحكومة الفيدرالية. أما حكومة إقليم كردستان وحكومة إقليم بغداد فيدير كلا منهما المنتسبون إلى الإقليم المعني.

هذا الحل له ميزات عديدة: فهو يتجنب المطب الطائفي فلا نزاع على حدود تفصل إقليم للشيعة عن إقليم للسنة. الكل مشترك في إقليم واحد. ثم أن هذا الحل يقلص الحكومة الفيدرالية إلى الحد الذي قرره الدستور وبذلك تكون أجهزتها وميزانيتها محدودة وواضحة، وينقل المسؤولية للإدارة في القطاعات المختلفة إلى حكومة إقليم بغداد أسوة بما يجري في إقليم كردستان. ويمكن في هذه الحالة إعادة توزيع الصلاحيات داخل الإقليم بين حكومته ومجالس المحافظات والمجالس البلدية بشكل يساعد على تحسين الأداء وتقليل المصاريف والحد من منافذ الفساد.

هذا هو النظام الفيدرالي المتبع في بلدان كثيرة، ومنها الولايات المتحدة والهند وباكستان والصين وإسبانيا وروسيا وكندا. أما الفيدرالية على شاكلة العراق فلم أجد لها مثيلا في أي بلد آخر.

العراق من أصغر الدول الفيدرالية. فهو بحجم كاليفورنيا مثلا. من ذا الذي يتحدث عن تقسيم كاليفورنيا إلى أقاليم فيدرالية مثلا، كأن يكون الشمال إقليما للبروتستانتية لغته الإنكليزية والجنوب يكون للهسبانك الكاثوليك الناطقين بالإسبانية؟ لا تخطر مثل هذه الحماقة على بال أحد في كاليفورنيا. إلا أننا في العراق مررنا في تاريخنا الحديث بنكبات وهزات عنيفة وصراعات أوصلتنا إلى هذا الوضع. فلنتقبل مبدأ الفيدرالية ولكن بأقل تفتيت وتقسيم ممكن وبطريقة متوازنة مستدامة وهذا الحل الذي طرحته يؤدي هذا الغرض، ولذلك فهو يستحق المناقشة وبرأيي يستحق التطبيق.

هذا الحل لن يتحقق بشكل صحيح، إلا إذا أعدت له الظروف اللازمة.

وأولها إصلاح الحكومة الفيدرالية ووضع العلاقة بينها وبين حكومة الإقليم على أسس دستورية سليمة، ومن ثم الاهتمام بالمواطنين العراقيين في كردستان ورعايتهم وحمايتهم والترويج لثقافة المواطنة بينهم. ومن خلال ذلك إعادة بناء وتكريس هويتهم العراقية والتغلب على الشحن القومي الانفصالي.

في المقابل ينبغي مكافحة النزعات الشوفينية في عموم العراق، وتوطيد القناعة في كل أنحائه بأن مصلحة الجميع تقتضي إشاعة مفاهيم المواطنة والتعددية وبناء الدولة وصناعة سياساتها على هذا الأساس. وعند انتصار هذه المفاهيم وسيادتها يطمئن الكل، وتصبح إعادة الهيكلية الفيدرالية أقرب إلى الترشيد الإداري منها إلى المنافسة القومية.

أما إذا طبق هذا المقترح في أجواء مشحونة بالمخاوف والمواجهات والتحشيد القومي، فإنه قد يؤدي إلى عكس الهدف المتوخى منه ويكون تمهيدا للانفصال.

الفوائد التي يمكن أن تتحقق من هذا الحل كثيرة. أهمها، إلى جانب تطبيع الهيكلية وجعلها تتماشى مع الأعراف المتبعة في العالم، تقليص نفقات الحكومة الفيدرالية، وتقريب حكومة إقليم بغداد من مواطنيها وبذلك جعلها أكثر ديمقراطية.

وهكذا يكون هذا الإصلاح مكمّلا للإصلاحات الأخرى لتحويل العراق إلى دولة عصرية كباقي الدول تشق طريقها إلى النمو واللحاق بركب البشرية في هذا القرن الواحد والعشرين.

* عضو مجلس الحكم، وزير الداخلية، مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة، سفير العراق في واشنطن، سابقا

نحو مهزلة انتخابية جديدة في الجزائر

حميد زناز
كاتب جزائري

الجزائر إلى أين؟ هذا السؤال طرحه السيد محمد بوضياف أحد مفجري ثورة نوفمبر ضد الاستعمار الفرنسي، غداة استقلال الجزائر بعد ما توترت الأمور وبدأ ذلك الصراع المحموم على السلطة بين العصب في صيف 1962. والمتسائل نفسه اغتيل سنة 1992 وهو يحاول الإجابة عن نفس السؤال.

تمر 57 سنة على استرداد الأرض ولا يزال نفس السؤال مطروحا وبإلحاح حول مستقبل الجزائر. سؤال لا يطرحه السياسيون والمتخصصون بل يطرحه حتى المواطنون الجزائريون الذين يخرجون منذ 22 فبراير في مظاهرات عارمة من أجل إسقاط النظام المغتصب للسلطة من جهة ومن جهة أخرى عدم السماح اليوم لما تبقى منه، من تنظيم انتخابات رئاسية شكلية مزورة سلفا يحاول من ورائها استنساخ نفسه وفرض الأمر الواقع على الشعب الجزائري.

يكفي ذكر أسماء المرشحين الخمسة لتظهر حقيقة تلك اللعبة، التي أصبحت مكشوفة بل تثير الشفقة وتؤجج الغضب. إذ يعرف كل الناس أنه مهما كانت النتيجة فالرئيس المنصّب سيكون رئيسا مختارا من العصابة الغالبة، فضلا على أن خمستهم كانوا دائما جزءا من النظام ومن أبنائه الأوفياء.

اثنان منهم تقلدا رئاسة الحكومة، هما علي بن فليس وعبدالمجيد تبون، وأشرفا على وزارات عديدة في عهد الرئيس المخلوع عبدالعزيز بوتفليقة. ووصل آخران عزالدين ميهوبي وعبدالقادر بن قرينة إلى رتبة وزير ولمدة طويلة في نفس العهد. أما الخامس عبدالعزيز بلعيد، فكان دائما أمينا عاما لهيئة من هيئات السلطة، خادما مطيعا للعصابة الحاكمة.

وعموما ليس لهؤلاء المختارين في الحقيقة من طرف قائد الأركان، أدنى شعبية أو احترام بل يعتبرهم معظم الجزائريين مجرد مشاركين في مهزلة لا تهدف سوى إلى إنقاذ النظام، في حين أن الجزائريين الأحرار منتفضون منذ 9 أشهر من أجل إنقاذ الجزائر. لا أحد من هؤلاء استطاع أن يجمع على صفحته في الفيسبوك 50 ألف متابع بينما وصل عدد الناخبين في الجزائر إلى 24 مليون ناخب!

لا يمكن الحديث عن حملة انتخابية بأي حال من الأحوال، بل هي مسرحية سمجة على الهواء الطلق. كان رد فعل أغلبية الشعب الجزائري الرفض لدور هؤلاء الممثلين وأصبح متعذرا عليهم القيام بحملة انتخابية علنية وباتوا مطاردين كاللصوص في المدن والأرياف ولا يتنقلون إلا تحت حراسة أمنية مشددة ولا يملكون حتى شجاعة الإعلان عن تواريخ وأماكن تدخلاتهم وخرجاتهم، ليس هذا فحسب بل خوفا من الجماهير الغاضبة.

لم تعد الدعوات عامة في هذه الحملة الانتخابية المضحكة المبكية، بل دعوات خاصة اسمية تعقد في قاعات مغلقة يحرسها البوليس. وفي كل مرة يأتي كهول وشبان وشابات ونساء يحاصرون في القاعة ويطلقون هتافات ويرفعون شعارات مناهضة "لانتخابات قائد الأركان".

وأمام هذا الرفض الشعبي لحضورهم واستحالة إقامة تجمعات شعبية، راح هؤلاء يصطنعون تقوى كاذبة، فهذا ينفجر بكاء في حضرة شيخ زاوية والآخر يزور الأضرحة وذاك الإخواني يوقف موكبه ويهم بالصلاة وسط الطريق أمام الكاميرات، وآخر يوزع بعض المواد الغذائية في تجمع ضم بعض المخدوعين في قرية نائية.

لكنهم لا يمكن أن يخدعوا الناس بمثل تلك الخزعبلات. هم الذين يجرّون وراءهم ملفات فساد ثقيلة، كثيرا ما تحدثت عنها وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية. أما السلطة فقد أظهرت ورعا رسميا غريبا منافيا لكل الأعراف السياسية. إذ أحضرت شيوخ دين يتلون القرآن بطريقة فولكلورية في ساحة يجتمع فيها عادة مناهضو النظام وانتخاباته بوهران، بغية خداع البسطاء من الناس. وهو خرق واضح لقانون البلد، إذ هو استعمال للدين لأغراض سياسية.

ورغم وسائل الاتصال الجديدة، التي لا تخفى عنها خافية، لا تزال قيادة الأركان تفرض تعتيما إعلاميا مجانيا، لم تعرفه الجزائر على الإطلاق. إذ لم تعد القنوات الإعلامية العمومية والخاصة والجرائد، تتجاهل ما يحدث على أرض الواقع، بل أصبحت تكذب وتدلس دون حياء. أصبحت الخاصة منها مأمورة ومخيرة بين الانصياع لخارطة طريق السلطة أو بين الغلق والعمومية المدجنة، الناطقة باسم المنظومة الفاسدة كما كانت دائما.

كيف يمكن تنظيم انتخابات رئاسية بالقوة ورغم أنف الشعب الذي يرفضها رفضا تاما؟ من البديهي أن تنظيم اقتراع ضد إرادة الشعب هو ضمان للفشل. إذ ستفتقد النتائج لكل شرعية ومصداقية ما دام هذا الشعب غير منخرط فيها. أيّ مصداقية لانتخابات رئاسية تقام في جو الاعتقالات والمحاكمات والاحتجاجات والمظاهرات الضخمة المنظمة ليلا ونهارا؟

كيف يمكن تنظيم انتخابات رئاسية بالقوة ورغم أنف الشعب؟ ما قيمة حملات انتخابية يكون فيها المرشحون تحت الحماية الأمنية المشددة خوفا من طردهم من طرف المواطنين؟

هل يبقى للانتخابات معنى وأغلبية الجزائريين يتظاهرون في الشوارع مناهضين لإجرائها؟ هل هي انتخابات تلك التي لا يتوفر فيها أدنى حد من التوافق بين مختلف القوى السياسية في البلد؟ ما قيمة حملات انتخابية يكون فيها المرشحون تحت الحماية الأمنية المشددة خوفا من طردهم من طرف المواطنين؟

في إنكار لما يحدث على أرض الواقع، تحدث قائد الأركان قايد صالح في بداية الأسبوع، وكأنه لا يسمع هدير الشارع المقاوم لمشروعه، عن الهبة الشعبية المساندة لانتخابات 12 ديسمبر الرئاسية! وهو دليل آخر على وقوع سلطة الأمر الواقع العسكرية في مأزق كبير وهي لا تعرف كيف تتصرف وقد أحرقت كل أوراقها، ولم يبق لها سوى مواجهة الشعب الرافض والمسالم لمسعاها بالقوة الأمنية والقضائية والتضليل الإعلامي.

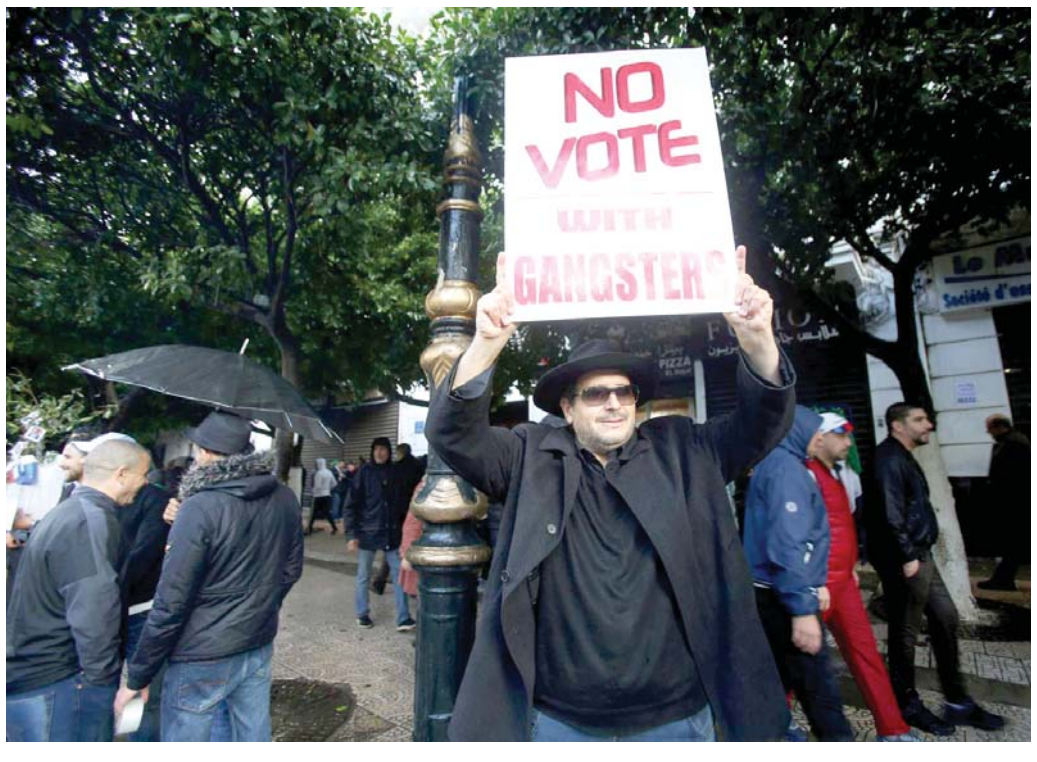

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk